

## المواطنة أساس بناء الدولة

د. علي طاهر الحمود<sup>(١)</sup>

### المواطنة:

"المواطنة هي تخلي الفرد عن بعض حرياته لصالح الجميع [أي المجتمع]، وكسب ما يوازي كل شيء يفقده، وزيادة في القوة لحفظ ما لديه"<sup>(٢)</sup>. بهذه الجملة يعرف جان جاك روسو المواطنة ضمن نظرية العقد الاجتماعي، في القرن الثامن عشر. وكانت تطلعات الشعوب آنذاك هي في انشاء دول وطنية او دولة/أمة، كما ان دعوات المفكرين كانت تنصب على مفهومين اساسيين هما "العلمانية" و"الفردية"، وبذلك فإن المواطنة في تعريفها تأثرت بتلك الاجواء المشحونة فكريا.

وفي الحقيقة فإنه لا يمكن تصور المواطنة سوى "تلك العلاقة بين الفرد و الدولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه أيضا من واجبات وحقوق في تلك الدولة"<sup>(٣)</sup>.

وبذلك فإن المواطنة تشمل العيش ضمن دولة ما، والالتزام بأقصى الحالات الممكنة من التماثل مع الثقافة العامة والتواصل مع الاخرين ضمن الدولة، وان يكون المواطن متسامحا مع الآخر المختلف. بمعنى آخر فإن المواطنة تستبطن في داخلها تنظيم العلاقة أفقيا مع المواطن الآخر، فضلا عن العلاقة العمودية التي تربط المواطن بالدولة.

### الدولة والأمة والانتماءات الفرعية

وعند الحديث عن علاقة المواطن بالدولة، فإنه من الضروري الإشارة الى ان الدولة كيان سياسي - قانوني ضمن بقعة جغرافية محددة، يشعر مواطنوه بأنهم جزء منه، وان مؤسساته الحاكمة تعمل على التوحيد بينهم.

وفي مثل هذه الدولة فإن المواطنون يشكلون مادتها الاساس، ودافع تشكيلها، وهم افراد الأمة.

في التراث الانساني فإن التعريفات التي تناولت مفهوم الامة اتجهت اتجاهاين رئيسين: الأول الذي تبناه القوميون بدرجة اساس والذين ركزوا على عوامل حسية مثل اللغة والدين والطائفة ولون البشرة والأرض والمؤسسات و... في حين ركز الاتجاه الثاني على الأحاسيس والمشاعر والتوجهات الذهنية للأفراد المنتمين إلى "الأمة".

ومن نماذج الاتجاه الأول تعريف "جوزيف ستالين" حينما أشار إلى "أن الأمة إجتمع تاريخي وعدد من الأفراد، يكون أساس إجتماعهم اللغة، والأرض، والحياة الاقتصادية المشتركة،

١ - استاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة بغداد.

٢ - جان جاك روسو وآخرون، الديمقراطية: "العقد الاجتماعي"، ترجمة د. محمد درويش، تحرير: فليب غرين، (بغداد، دار المأمون، ٢٠٠٧)، ص ٥٨.

٣ - د. باقر سلمان النجار، صراع التعليم والمجتمع في الخليج العربي، (بيروت، دار الساقى، ٢٠٠٣)، ص ٧١.

والاتجاهات النفسية النابعة من الثقافة المشتركة للأفراد"<sup>(٤)</sup>. وضمن الاتجاه نفسه يؤكد "ساطع الحصري" أن اللغة المشتركة والتاريخ المشترك يكفیان لتشعر جماعة ما بأنها أمة مميزة، وقد عدّها الشرط الأساس لبناء هوية وطنية. ومن الواضح ان انصار هذا الاتجاه لا يلاحظون التنوع الفكري والعقائدي واختيارات الافراد الحرة في الانتماء. وبذلك فإن الأمة هي مصنوعة بالقوة من قبل الدولة، او انها اجتماع طبيعي تاريخي يعطي الحق للاكثرية لفرض ارادتها على الاقلية.

اما الاتجاه الثاني في تعريف الامة فهو الذي ركز على التوجهات الذهنية لافراد الامة حيث يقول "بندكت أندرسون" ان الأمة "جماعة سياسية متخيلة"<sup>(٥)</sup>.

وفي الحقيقة يمكن تصور الامة على انها إجتماع سياسي وثقافي في آن واحد، وهي تتشكل بإرادة محضة واختيار حر من افرادها. فالامة اشتراك هي اشتراك الافراد بعناصر ثقافية تتضمن نظاما من الأفكار والرموز وطرائق السلوك والاتصال، كما انه اعتراف الأفراد لبعضهم البعض بأنهم جزء من الأمة. ويشترط على افراد الامة اجتماعهم ضمن اطار دولة واحدة. ويمكن القول في النهاية ان الأمة هي: "تجمع لأفراد يعيشون على أرض مشتركة وضمن نظام اقتصادي واحد، ورموز ثقافية مشتركة، وفي ظل نظام سياسي يشعر الأفراد من خلاله بأنهم ممثّلون".

ومن خلال كل ما تقدم يمكن ملاحظة الآتي:

- ١- المواطنة علاقة الافراد بالدولة، وليس الجماعات.
- ٢- المواطنة علاقة قانونية سياسية مع الدولة، في حين العلاقات الفرعية الاخرى مثل العلاقة القومية او الطائفية او الدينية هي اشتراك في المشاعر وبعض التوجهات الثقافية.
- ٣- لا يمكن احالة الدولة الى هوية معينة، فأى الصاق للهوية للدولة سيكون معناه اضطهاد افرادها اي افراد الامة. بمعنى آخر ان القول بأن دولة ما (اسلامية او عربية او كردية او شيعية او سنية) سيعني بالضرورة سلب حقوق افراد الأمة في ان تكون خياراتهم غير هوية دولتها.

ولمزيد من التوضيح بالإمكان التفريق بين مفهومي "الأمة" و"الانتماءات الفرعية مثل الانتماءات القومية/الدينية/الطائفية" وفقا للآتي:

#### الفرق بين مفهومي الأمة والانتماءات الفرعية

الانتماءات الفرعية (القومية/الدينية/الطائفية)	الأمة
--	-------

٤- أنتوني دي سميث، الوطنية، النظرية والأيدولوجيا والتاريخ، المترجم: منصور انصاري، (طهران، مؤسسه مطالعات ملی، ٢٠٠٥)، ص ٢٣.

٥- بندكت أندرسون، الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها، ترجمة: نائر ديب، (بيروت، شركة قدمس، ٢٠٠٩)، ص ٥٢.

- هاجسها النقاء	- تعترف بالتنوع
- أساطير مشتركة	- ذكريات وتاريخ مشترك
- اشتراك ثقافي	- اختلاف و/أو اشتراك ثقافي
- تنظيم لا عقلائي، قائم على انتماء الافراد بالولادة	- تنظيم عقلائي قائم على الاختيار الحر للأفراد
- شكل التضامن: تفاعل طبقة النخبة مثل رجال الدين وشيوخ العشائر ورجال السياسة	- شكل التضامن: اقتصاد مشترك، مؤسسات مشتركة، رموز مشتركة.

### الهوية الوطنية

تظهر الهوية بأوسع تجلياتها ضمن مفهوم "الهوية الوطنية". وتعتمد الهوية الوطنية على بناء "الدولة" حين يفرض على مواطني تلك الدولة حمل هويتها الوطنية.

لكن الهوية الوطنية ليست مجرد امتلاك افراد الامة ومواطنوها لما تعرف بالجنسية او هوية الاحوال المدنية. فالهوية الوطنية هي "إعادة إنتاج وإعادة تفسير دائم للرموز والقيم والذكريات والأساطير والتراث الذي يميز الأمم ويعرف به الأفراد"<sup>(٦)</sup>. فهناك جانبان اساسيان في الهوية الوطنية، أولهما الجهة المستفيدة - إن جاز التعبير - وهي الأمة وأفرادها، والثاني الجانب التفاعلي والحركي والمتغير للهوية الوطنية. فالأمة وافرادها (اي المواطنون) قد يغيرون قناعاتهم بشأن ما ينبغي أن تكون أهدافهم وثوابتهم ومشاركاتهم وبذلك فإن الهوية الوطنية تعني القدرة على التفاعل وتغيير المسارات.

واقترح احد المفكرين أربعة عوامل أساسية في تكوين الهوية الوطنية:

١- عوامل أولية: مثل اللغة والدين والأدب والأساطير. ومثال ذلك اللغة والعرق التي كانت عوامل أساسية في صنع الهوية الوطنية الألمانية.

٢- عوامل تكوينية: مثل بناء الدولة والجيش والاتفاق على دستور دائم. ومثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي بُنيت هويتها على أساس دستور كَتَبَهُ الآباء المؤسسون، وكانت تلك الوثيقة وما تزال العنصر الأساس في تعريف الهوية الوطنية الأمريكية.

٣- عوامل تلقينية: مثل التعليم. وليس أدلّ على ذلك مثل تأثير مناهج التعليم في اليابان التي أرقت مضاجع الجيران منذ عقود لجرعاتها العالية في حب الوطن والتضحية من أجله. كما إن جميع دول العالم تقريباً تستعمل المناهج التعليمية في تربية أجيال ضمن توجهات محددة في هوياتها الوطنية.

٦- أنتوني دي سميث، الوطنية، النظرية والأيدولوجيا والتاريخ، المترجم: منصور انصاري، (طهران، مؤسسه مطالعات ملي، ٢٠٠٥)، ص ٣٣.

٤- عوامل خارجية: مثل تهديدات الأعداء. وتعد إسرائيل خير مثال على دولة/أمة بنت هويتها الوطنية على أساس الخوف من التهديد الخارجي.

وبالنتيجة فإن الهوية الوطنية هي: "تلك التفاعلات الواعية لأفراد الأمة - (التي تشترك بنظام سياسي وعيش على رقعة جغرافية محددة) - والتي من خلالها تعيد بشكل متواصل، إنتاج الرموز وتفسيرها والقيم والتراث ومصادر نفوذها الذي يميزها عن الأمم الأخرى".

علاقة الديمقراطية والفدرالية بالهوية الوطنية والمواطنة

تشير النظريات السياسية التي تتناول مفهوم الديمقراطية، تؤكد أنها - أي الديمقراطية - توفر فرصة عدم استئثار فرد ما أو جماعة ما بالحكم، وهو ما يعني تساوي الأفراد والجماعات في حقوق المواطنة. ومن هذا المنطلق تعتمد الديمقراطية على مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي ضمن مجموعة واسعة من الاتفاقات والمشاركات التي تؤدي بالنتيجة إلى مزيد من التضامن بين الأفراد وتعزيز رأسالمهم الاجتماعي ومن ثم تعزيز الهوية الوطنية. لكن هناك اتجاه آخر يعتقد أن الوجود المجرد للنظام الديمقراطي (بمعنى اختيار الحاكمين ضمن انتخابات حرة) لا يكفي لفهم سيرورة الهوية الوطنية، فإن ظروف إجراء العملية الديمقراطية وشروطها، قد لا تعمل لمصلحة بناء هوية مشتركة بقدر ما قد تتسبب في بعض المجتمعات بزيادة الانقسام الاجتماعي بين المواطنين.

وكذا الحال في النظريات السياسية التي تناولت موضوع الفدرالية ومناطق الحكم الذاتي إذ انقسم المهتمون بهذه النظريات إلى فريقين: الأول يشجع تطبيق هذا النمط من الإدارة من أجل مزيد من العدالة بين المواطنين في مجالات التنمية والإعمار فضلاً عن تفويض مزيد من صلاحيات الحكم المحلي للمواطنين، ولأسيما الأقليات منهم، مما يعزز ثقتهم بالنظام السياسي ومن ثم بهويتهم الوطنية. أما الفريق الثاني فيحذر من مخاطر هذا النوع من الإدارة لأنه يقنن المطالبات الفئوية (القومية، الدينية، الطائفية و...) على المدى البعيد. ويشدد تشاؤم هؤلاء الباحثين حين يترافق هذا النوع من الحكم (الفدرالية/الحكم الذاتي) مع الاستحواذ على مصادر الثروة، مشيرين إلى أن هذا الأمر يعزز المطالبات بالإنفصال بدلاً عن الانخراط في بناء الهوية الوطنية.

وفي الحقيقة ان عالم اليوم يشترط لنجاح واستمرار الهويات الوطنية، قابليتها على تحمّل الآخر واستيعاب التعددية في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية كافة. ويشير المفكر البريطاني انتوني غيدنز إلى أن مسار التاريخ يتجه نحو تأسيس "الأمة الكونية" مضيفاً أن الانعزال والإنغلاق الذي يميّز المجتمعات المحلية (الأمم الصغيرة التي تحمل طابعاً هوياتياً دينياً أو طائفيًا أو قومياً) سيؤدي إلى انقراضها من ساحة الوجود، لأن تيار العولمة أقوى من إرادة الأمم. والسبيل الوحيد للحفاظ على الهوية الوطنية - والكلام لغيدنز - هو القبول بالتعددية (pluralism)، بعدما كان أساس نشأة الهويات الوطنية هو خلق المزيد من الحواجز وأوجه الخلاف والاختلاف والعناصر المميّزة عن الآخر.

وبذلك فإن شرط الاندماج والإنسجام ضمن دولة أو أمة واحدة لا يتعلّق بالوحدة اللغوية بقدر تعلّقها بتلك الثقافة التي تحافظ على السلم وتعترف بالتنوع الفكري واللغوي والاثني.

صناعة الهوية الوطنية وبناء الأمة

تشير الادبيات السوسولوجية الى أن عملية التصنيع والتحضّر وزيادة شبكات النقل والمواصلات والإعلام التي تشكل مفردات "الحداثة"، تؤدي إلى إلغاء الرموز وخصائص الحياة التراثية للناس. بمعنى آخر إن التقنيات الحديثة ونمو العقلانية والعلمنة واستحقاقات الحياة الحضرية تشجع على تذويب الفوارق الثقافية القائمة على الدين والطائفة والعشيرة ... وغيرها.

وتُضعف عملية التحديث والتنمية بالضرورة الانتماءات الثانوية لمصلحة الانتماء إلى النظام السياسي القائم (هوية وطنية)، كما إن انتماء الأفراد في الجماعات التقليدية ستخلي مكانها إلى العضوية في الجماعات الاختيارية ذات الأهداف المحددة مثل الأحزاب والنقابات. فالأفراد في مثل هذه المجتمعات سيعطون قيمة أكبر للنجاحات الإرادية المكتسبة من خلال الجهد الفردي، في حين ستتكلّس أشكال الانتماءات الانتسابية الموروثة لأنها غير قادرة على منافسة النجاحات التي قد تتحقق من خلال التنظيمات العقلانية.

وبطبيعة الحال فإن للنظام السياسي تأثيراً مباشراً على تذويب الفوارق التقليدية أو تشجيع بقائها. فسلوك النظام السياسي في تعامله مع المواطنين (أو افراد الأمة) يشكل الأساس القيمي للبلاد من خلال تشريعها للقوانين التي بموجبها يحصل الأفراد على الامتيازات والتعيينات والعمل في أجهزة القضاء والشرطة و.. غيرها. والنظام السياسي أيضا يحدد شرائح الأفراد الذين بإمكانهم التأثير على القرار السياسي (المشاركة السياسية)، ويحدد لغة الدولة الرسمية، وطريقة توزيع الثروات، كما إنه يقوم بإدارة الصراعات بين الجماعات والأفراد. وفي النهاية فإن حصة الفرد من الحكومة/الدولة، تحدد خياراته في الانتماء إليها - (الهوية الوطنية) - أو إلى غيرها من الانتماءات الأضيق والأقوى.

اما الافراد المنضوين ضمن جماعات فرعية قومية او دينية او طائفية فإنهم يتجهون نحو ثلاث خيارات: أ- الإندماج (بمعناه السياسي) ب - الاستحواذ والهيمنة على الدولة والامة ج - الانفصال.

وسلوك هذه الهويات الفرعية يحددها مدى شعورها بالتمهيش والإقصاء على مستويات ثلاث: سياسي وثقافي واقتصادي.

وتشير ادبيات بناء الأمة ان اعتماد النظام الديمقراطي الحر، والاستثمار في "التعليم الموحد" و "البناء والإعمار العادل" ستتنتشل الهويات الفرعية التي تشعر بالتمهيش إلى مصاف سائر المواطنين كما إنها تشعرهم بهوية مشتركة مع الآخرين. ويحتل أنموذج التنمية الوطنية الشاملة مكانة مهمة في سبيل إندماج الأقليات والجماعات الفرعية الاخرى مهما كبرت، ضمن اطار الامة الواحدة والهوية الوطنية الواحدة.

### الدولة العراقية/الأمة العراقية/المواطنة في العراق

ليس العراق بلدا مصطنعا مثلما تشير التقارير الاعلامية، وبعض الانفعالات للكاتبين غير المختصين. فالعراق بوصفه اقليما تاريخيا هو اقدم بقاع الارض ودولها قاطبة. واذا صح ان الحدود الجيوسياسية للعراق لم تتحدد الا في العقود الاولى من القرن العشرين، الا ان ذلك لا يعني ان العراق بلد مصطنع بمعنى (المضطر على البقاء موحدا بالقوة بسبب تنوعه).

فليس التنوع في افراد الامة العراقية بدعة في أمم الأرض كما إن الدولة العراقية فعلت ما فعلته الأمم الأخرى حين عينت حدودها مع الأمم المجاورة عند نشوئها رسمياً.

فعلى صعيد بناء الدولة استطاع العراق منذ ذلك التاريخ من انشاء أجهزة عنف مشروعة (شرطة، جيش)، وبناء جهاز قضائي، وبناء نظام بيروقراطي، وكل ذلك على رقعة جغرافية محدودة معترف بها دولياً.

أما على مستوى بناء الأمة فهي تشترط مشاركة افراد الامة بوصفهم افرادا بمستويات اربعة:

- إرساء آليات المشاركة السياسية في اتخاذ القرار على مستوى الدولة.
- إرساء آليات المشاركة الاقتصادية (توزيع الموارد مثلاً).
- إرساء آليات المشاركة الثقافية (الاعتراف باللغات المحكية، احترام المعتقدات .. وغيرها).
- إرساء آليات المشاركة الإدارية (تعيينات، مخصصات، إدارة لامركزية).

ويشير بعض الباحثين ان العراق نجح في المستوى الأول من البناء (بناء الدولة)، إلا انه مازال يسعى للنجاح في المستوى الثاني (بناء الأمة) حتى الآن ليكون العراق دولة بلا أمة<sup>(٧)</sup>. فقد كانت "المشاركة" هي العملية الفاصلة المفقودة في بناء الأمة، والعامله أيضاً على افتراقها عن الدولة، وبالنتيجة الضعف في المواطنة.

وربما يعود كل ذلك الى مجموعة من العوامل منها ان العراق ورث النظام الإجتماعي والبيروقراطي الذي ساد الإمبراطورية العثمانية التي كان العراق جزءاً منها. وعرف هذا النظام بـ"الملل والنحل" الذي اعتمد التراتبية العمودية في وضعه، والذي كان يميز بين الاديان والمذاهب في الحقوق والامتيازات.

وقد جاءت النظرية القومية لتزيد من هذا الانقسام، فالنظام القومي مثلما اشرنا فيما سبق يعتمد على اللون الواحد لغة ودينا ومذهباً لبناء الدولة والأمة، وهو ما يعني حتماً ابعاد اجزاء من افراد الامة الذين هم ليسوا ضمن اللون اللغوي والديني والمذهبي الرسمي.

وبذلك فقد استمر النظام السياسي في توزيعه الاحتكاري غير العادل لامتيازات الدولة/الحكومة، بل وتفاقم ذلك بعدما تحول الاقتصاد العراقي من زراعي/رعوي إلى ريعي نفطي لتتحول الفوارق الطبقيّة الإقتصادية إلى فوارق بين المناطق الجغرافية بعدما كانت محصورة بالطبقات الإجتماعية فقط.

ووقّر الاقتصاد الريعي النفطي بيئة خصبة لولادة الدولة المستغنية عن افراد الأمة، فإن الدولة في هذه الحالة لا تحتاج إلى الأمة في تمويل نفسها - (عكس الأمر في الاقتصاد الزراعي/الرعوي) -، فتكتفي الدولة بالمال الوفير من النفط لمراكمة القوة والسلطة.

٧- د. فالج عبد الجبار، العراق حيال مسألة الفصام بين الأمة والدولة، صفحة الدكتور فالج عبد الجبار على الموقع الإلكتروني: [www.ahewar.org](http://www.ahewar.org)

كل ذلك كان سبباً في ولادة النموذج العراقي للدولة التوتاليتارية (الشمولية) المستحوذة على الأمة والمهيمنة على مقدراتها.

لكن لماذا نشأ هذا النمط من النظام التوتاليتاري في العراق؟ يجيب الدكتور فالح عبد الجبار بنقاط ست:

- إندماج السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية بيد الدولة (بفعل الربيع النفطي).
  - التغيرات المجتمعية التي أدت إلى إضعاف الطبقات العليا وضمحلل الطبقات الوسطى في الدولة.
  - نمو الدولة كأكبر رب عمل ونموها الفائق كجهاز ضبط وسيطرة.
  - تلاشي منظمات المجتمع المدني بالتدريج.
  - صعود الثقافة الشعبوية.
  - البيئة الدولية المؤاتية أو الداعمة للنموذج التوتاليتاري في العراق.
- وبالانتقال إلى وضع العراق الراهن (بعد سقوط النظام التوتاليتاري عام ٢٠٠٣)، فإن إعادة تحريك عجلة بناء الأمة في العراق وتجفيف منابع التوتر الإجتماعي والسياسي فيه بحاجة الى مجموعة من الخطوات منها:

- ١- التأميم الاقتصادي، أي إنهاء احتكار الثروات الاقتصادية.
  - ٢- بناء عملية سياسية لا تستثنى أي شريحة. بهدف امتصاص احتمالات التسيد/التوتاليتارية/الدكتاتورية، باسم الحزب أو الفرد أو الطائفة أو القومية.
  - ٣- علمنة النظام السياسي في العراق، ودستوره وقوانينه. إذ إن النظام العلماني كفيل بإنهاء ضرورة استمرار الجماعات الفرعية الدينية والقومية والطائفية في العراق.
  - ٤- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وعلى أربعة مستويات:
    - أ- اقتصاد السوق (شركات تجارية، مقاولات).
    - ب- المؤسسات الوسيطة (أحزاب، مؤسسات دينية، اتحادات قبلية).
    - ت- الإعلام الحر.
    - ث- المنظمات غير الحكومية المختصة (رعاية المرأة، طفولة، مكفوفين .. وغيرها).
- وبذلك فإن المواطن وحسّ افراد الأمة بهويتهم الوطنية لا تتعلق بحقوقهم ضمن اطار الدولة فحسب، بل ان ذلك يتحدد بواجباتهم ايضاً، فهي التي تبني الأمة، وتحدد مسارات الدولة.